تحليل اجتماعي للمشاركة السياسية للشباب الجزائري

د. حروش رابع
قسم علم الاجتماع
جامعة باتنة

ملخص:

حاولت هذه الدراسة تحليل الوضعية السياسية للشباب في الجزائر، وردة فعله اتجاه التهميش والإقصاء من المشاركة في تحقيق طموحاته وآماله. الهدف من هذه الدراسة هو التركيز على الوعي السياسي ونشوء الأحزاب منذ العشرينيات من القرن الماضي والذي أدى إلى النضج السياسي والاستقلال حيث ساهم الشباب في بناء الوطن وتنميته .

Abstract:

This study has tried to examine the political position of youth in Algeria, and reaction towards isolation and exclusion from political participation. The aim of this study is to concentrate on political consciouness and parties rising since the twenties of the last century ,in which the polical maturity was leded to independence and youth participation in the building and development of the country.

مقدمة: ترتبط وتتفاعل العلوم الاجتماعية وتخدم بعضها البعض، خصوصا بين علم الاجتماع والتاريخ والسياسة والاقتصاد. تشترك هذه العلوم في علاج المواضيع ذات الطابع الاجتماعي والذي يحتاج الي نظرة واسعة وشاملة، الموضوع الذي سيعالج في هذه الورقة هو من بين هذه المواضيع الاجتماعية التي تتطلب مشاركة عدة علوم اجتماعية في دراستنا فالنظرة السياسية تحدد مواقف واتجاهات الشباب حيال القضايا الوطنية، والتاريخ يدكرنا بالماضي وكيف يمكن استخلاص العبر منه لخدمة الحاضر المستقبل، والتحليل الاجتماعي والاقتصادي يعطينا تقييما وحكما علي الحاضر والمستقبل. وبهذا نكون قد حصرنا الموضوع من جميع جوانبه لأنه يتعرض للماضي ويعرج علي السياسة وينتهي بالنقد والتحليل للمشاركة السياسية للشباب الجزائري. وإذا كان الشباب كما يوصف عادة هو عماد الحاضر وآمل المستقبل فهذا لأنه يتمتع بالقوة والحيوية والنشاط، زيادة علي المرونة والقابلية والتكيف هذه المميزات تجعل من الشباب طينه طيبة في يد المسئول السياسي والمرشد الاجتماعي والمخطط الاقتصادي الذين يستطيعون عمل الكثير بهذا الشباب إذا ما أحسن استخدامه وتوظيفه. الشباب الجزائري اثبت وعيه وجدارته في تحمل المسؤولية السياسية اتجاه نفسه ومجتمعه منذ القديم. ربما الوقت لا يسمح لنا بالرجوع إلي التاريخ البعيد لدراسة المشاركة الشبانية في السياسة الجزائرية، لهذا يمكن أن نبدأ بفترة العشرينات من القرن الماضي، أين رأينا الشباب الجزائري ينفذ الغبار على نفسه، وبدأ يدرك أن الوقت قد حان للوقوف في وجه الاستعمار، والمطالبة بحقه في الحرية والاستقلال وممارسة شعائره القيمة والدينية علي أرضه بحرية تامة. في هذه الفترة المذكورة آنفا، بدأ الوعي السياسي ينبعث من الشباب المثقف الذي أبي إلا أن يعلن عن عدم رضاه بالبقاء صامتا تحت النظام الاستعماري الظالم الذي جثم علي نفسه وشعبه لعشرات السنين. بدأ هذا الشباب تحركه بتشكيل أحزاب وجمعيات وتنظيمات سياسية ليسمع صوته من خلالها وهي القناة الوحيدة التي كانت أمامه ليعلن عن رأيه أمام السلطات الاستعمارية والعالم. بدأ الشباب الجزائري مشاركته السياسية بقيادة بعض المثقفين والمتعلمين منهم، بتشكيل أحزاب وجمعيات ومنظمات حاولت هذه الأخيرة المطالبة بالحقوق والمساواة مع المعمرين الفرنسيين كما هو الحال عند حزب الشباب الجزائريين، المطالبة بالحرية والاستقلال التام كما هو الحال عند حزب نجم شمال إفريقيا،

المطالبة بالسماح للجزائريين بممارسة شعائرهم الدينية واللغوية كتعليم اللغة العربية للجزائريين كما هو الحال عند جمعية العلماء المسلمين. توصلت هذه النضالات السياسية من قبل الشباب الجزائري منذ العشرينات من القرن الماضي الى غاية الاستقلال التام سنة 1962. دخل نفس الشباب الذي خاض معركة التحرير في معركة البناء والتشييد والتسيير للمجتمع الجزائري الذي مرت عليه ظروف جد صعبة بسبب تكالب بعض الدوائر الخارجية والداخلية عليه والتي لم يروق لها أن ترى الجزائر متطورة ومستقرة تعيش في أمن وسلام. لكن بفضل عزيمة شبابها ورجالها استطاعت ان تتغلب على الصعوبات وتخرج من محنتها منتصرة شامخة ومواصلة بفضل شبابها مسيرة البناء والازدهار المتواصل.

التغير والحركات السياسية والاجتماعية: يقال عادة في العادة الجزائرية، ما أشبه البارحة اليوم كما يقال "التاريخ يعيد نفسه". فالوضع الاجتماعي والسياسية التي تعيشها الجزائر اليوم هي أشبه بالوضع التي عاشتها في العشرينات حتى الاستقلال، نقول هذا نظرا لما يشهده المجتمع الجزائري من بؤس ويأس، الشيء الذي دفع بالناس إلى التحرك نحو التغيير والمطالبة الفورية لعله يكون الحل لمشاكلهم. فالاستعمار الفرنسي للجزائر طغى وتجبر وظلم الشعب الجزائري وحرمه حتى من أبسط حقوقه وبالتالي جاء الوقت للتغيير وحدث ما حدث. هذه الوضعية من الظلم والتعسف للشعب من قبل السلطة الاستعمارية أدت إلى التمرد والعصيان وتغييرا لوضع، وشعر الشعب الجزائري بالغبن والظلم في نهاية السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، فانفض ونادى بالتغيير مرة أخرى. التغير والتغيير هي حالة اجتماعية تحدث في أي مجتمع وفي أي وقت، ولكن المشاكل تعجل التغيير ولهذا يقال أن ثمن المشاكل الاجتماعية هو التغيير الاجتماعي، وهذا التغيير كما يرى بيتريم سرويكين "يحدث من قبل القوى الاجتماعية من وراء نشاطاتنا الرقابية"¹ لهذا يوصف التغيير بأنه القوة الاجتماعية العمياء. حتى نتفادى التغيير القصري الإجباري الذي يأتي رغم انفس السلطة ممكن تفاديه عن طريق التخطيط لسبق الأحداث وتجنب المشاكل قبل وقوعها. يقول في هذا الصدد كل من كارل مانهايم، بوتومور، هو روريتز أن التغيير المخطط هو عملية تفاعلية واعية تشمل البحث، والمناقشة الاتفاق حول العمل بغرض تحقيق الأهداف والعلاقات والقيم المرغوبة.²

وبناء على ما سبق يمكن اعتبار السلطة السياسية مسؤولة عن إيجاد الحل الملائم للمشاكل أو تركها تتفاقم، ويقول في هذا روبرت ماكيفر " الذي يملك السلطة فهو يملك الحق داخل النظام الاجتماعي في تحديد السياسات، وإعطاء الحكم حول القضايا الأساسية وتهئية الخلافات".³ والدول التي فرضت سلطتها وهيبتها على مجتمعاتها بالحق والعدل هي التي نجحت في تحقيق الاستقرار والتنمية والتقدم. وما إعجابنا بالدول المتقدمة كاليابان، أمريكا، ألمانيا وفرنسا وغيرهم من الدول، إلا لأنها استطاعت أن تتغلب على تناقضاتها وتخطط لأهدافها وإيجاد الحل لمشاكلها.⁴ ولهذا يمكن القول أن تقدم هذه المجتمعات لم يأتي عفويا وإنما جاء نتيجة التنظيم والتحكم والفعالية، في العمل السياسي الاجتماعي الذي يقود لا محالة إلى تحقيق الأهداف والرقي بها لخدمة المجتمع. فالسلطة بهذا المعنى تشمل القدرة على الحكم، الطاعة التامة بين الأفراد وسن قرارات لخدمة الأفراد ومصيرهم، مستعينة بالقوى الاجتماعية الأخرى كالعائلة والدين والمدرسة والمؤسسة الاقتصادية والسياسية وغيرها التي تعمل مجتمعة على التغيير الإيجابي للمجتمع وازدهاره. بمعنى أن الحركة الاجتماعية كتتنظيم اجتماعي إلى جانب التنظيم السياسي تريد ان تساهم وتشجع التغيير الإيجابي الذي هو في مصلحة الجماعة، كما تساهم في مقاومة أي تغيير إذا هو غير ملائم وليس في المصلحة العامة. وفي رأي استوكدال فالحركات الاجتماعية تظهر وتعمل ضمن إطار وشروط أولية حددها في الأسباب التالية :

1. عدم الرضا الاجتماعي.
 2. انسداد داخل النظام (وجود حواجز تمنع من الوصول الى حل المشاكل).
 3. الانفعال (التفاعل بين الذين هم غير راضون عن الوضع).
 - 4- الفعالية (الشعور بالوصول إلى حل يريح الغاضبون).
 - 5- الايدولوجيا(القيم التي تبرز المواقف والطلبات).⁶
- هذه الأسباب أو الشروط تدفع الجماعة إلى التحرك للمطالبة باحتياجاتها مثل احتجاج المهمشين الذين يسكنون البيوت القصديرية والبطالين، فهذه الفئة من المجتمع غالبا ما تكون غير راضية عن سياسة المجتمع وعن وضعها.

2- السياسة والشباب قبل الاستقلال في الجزائر مرت الفترة الكولونيالية للجزائر بعدة انتفاضات ومقاومات شعبية راح اغلب ضحاياها من الشباب وهذا ابتداء من دخول الاستعمار سنة 1830 الى غاية الاستقلال سنة 1962 حيث واجه الشعب الجزائري القوي الاستعمارية الغازية بكل ما يملك من قوة، وبما أن هذه القوة غير متساوية في العدد والعدة، فما على المقاومات الشعبية الا ان تغيرمن الإستراتيجية ليصبح الكفاح سياسي أكثر منه بالسلاح وهذا في العشرينيات من القرن الماضي على يد المهاجرين الجزائريين في فرنسا والذين كانت لهم حرية التحرك والمطالبة بالمساواة في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين في هذه الفترة بالذات رأينا العالم قد بدأ في التحرك بعد خوضه الحرب العالمية الاولى وظهر على أثرها أكبر ثورة إيديولوجية في العالم (الثورة الشيوعية في روسيا). استطاعت هذه الثورة ان تقسم العالم الى معسكرين:

1- المعسكر الرأسمالي الليبرالي الاستعماري.

2- المعسكر الاشتراكي الشيوعي ضد الاستعمار.

نجاح الثورة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي السابق قد شجع العديد من الأفراد والشعوب المضطهدة والمستغلة من طرف القوى الاستعمارية الرأسمالية ان تتصدى للاستعمار سواء بالقلم أو بالسلاح. ومن بين هؤلاء المظلومين الذين وقفوا ضد الظلم والاستغلال هو الشعب الجزائري والمنتقف الجزائري الذي أصبح يفكر بصوت عال مطالباً بحق الشعب الجزائري في العيش في وطنه مستقلاً وحرراً. هذه المطالب المشروعة تعتبر من أهم الأهداف التي طالبت بها الحركات الاجتماعية الجزائرية على مختلف مشاربها ومقاصدها. والحركات التي قام بها الشباب الجزائري في شكل أحزاب، جمعيات اتحادات في بداية العشرينيات من القرن الماضي قد أدت إلى تغييرات سياسية واجتماعية كبيرة سواء على الصعيد الداخلي والخارجي. شارك الشاب الجزائري مشاركة فعالة في تحرير البلاد من الاستعمار وفي بنائها بعد الاستقلال، وهذا على غرار الشباب في الدول العالم الثالث مثل الصين والهند وإيران جنوب إفريقيا ومصر وغيرها من البلدان التي شارك فيها شبابها في التغيير السياسي والبناء التنموي والتوعية الثقافية. وزادت أهمية مشاركة الشباب سياسياً في دول العالم الثالث بسبب ما يوجد بها من أمية وفقر واللاعدالة، والفئة الأكثر حماساً وطموحاً لتغيير هذه الوضعية هم

الشباب، الذين بدأوا بتخليص مجتمعاتهم من الاستعمار والهيمنة الاستعمارية وظلم الحكام المحليين وسوء التسيير والتوزيع للقدرات والإمكانيات والثروات المحلية. فالشباب الجزائري كان في طليعة الحركات الوطنية مندفعاً بحماسة إلى تخليص الشعب من الهيمنة الاستعمارية، وتعرض هذا الشباب بسبب مواقفه الوطنية إلى السجن والاعتقال والنفي والاعتقال والتهميش، لكنه لم يستسلم ولم يتراجع عن موقفه وتصميمه لمواصلة النضال السياسي حتى الاستقلال التام. وإذا كان نضال الشباب الجزائري في العشرينيات إلى غاية الأربعينيات يتميز باللاعنف والدعوة إلى تحكيم العقل ومنح الحرية والاستقلال للجزائر إلا أن هذا التوجيه قد تغير بعد الحرب العالمية الثانية وحدث مجزرة سطيف وقلمة التي ارتكبت في حق المظاهرين الجزائريين سلمياً والذين لم يطلبوا سوى الاستقلال على غرار الشعوب الأخرى فوجهوا بالديابات والرشاشات التي قتلت أكثر من خمسة وأربعين ألف جزائري، هذه الحادثة تعتبر لخط الفاصل بين الموقف السلمي للحركات الوطنية والموقف المقاوم للاستعمار.

3- المشاركة السياسية للشباب بعد الاستقلال : اتجه الشباب الجزائري بعد الاستقلال إلى بناء الدولة والمجتمع وأظهر مرة أخرى أنه قادر على أداء الواجب وتحقيق المعجزات، وبفضل حكام الجزائر الذين كان أغلبهم شباب وبفضل سياستهم الرصينة استطاعوا خلال عقدين من الزمان (1962-1982) أن يحققوا في مجال التنمية ما لم يحقق الاستعمار طيلة 130 سنة وهي مدة تواجد الجزائر. حققت السياسة الجزائرية في فترة السبعينات بفضل تجنيد شبابها الاستقرار والعدالة وتوفيراً لشغل لمن هو قادر عليه والطلب المجاني لمن هو في الحاجة إليه والتعليم لمن هو في سن التمدرس، كانت هذه الإنجازات هي المبدأ والهدف للسياسة الجزائرية المستقلة حديثاً. بفضل المشاركة الفعالة للشباب أينما وجد في الجامعات أو المنظمات أو الإدارات والمؤسسات استطاعت السياسة الجزائرية أن تتجح ولو نسبياً في التنمية وتخفيض البطالة، تحقيق الانسجام والاستقرار. رغم ما يؤخذ على فترة الستينات والسبعينات من سلبات كالتبذير والبيروقراطية أو المركزية الشديدة والتضخم والبطالة المقنعة وإهمال القطاع الزراعي لحساب القطاع الصناعي، إلا أن هذه السلبات مقارنة بالإيجابيات تعتبر شيء عادي وغير مؤثر في المسار العام للسياسة التنموية في الجزائر التي تبنّت الصرامة والوضوح في تحقيق الأهداف. يرى مكيافيلي في هذا الإطار أن السياسة يجب أن

تبنى على القوة.⁷ هذه الفكرة استقاها ميكافيلي من خلال تجربته وخبرته، ويعني بها أن السياسة المبنية على الضعف والتسيب والتساهل وعدم الوضوح غير نافعة ويأتي يوم تنقلب على صاحبها. وإذا كانت السياسة في التراث الإسلامي تتصح بالدمج بين اللين والشدّة، وبين الصرامة والتسامح، يقول معاوية والله لو كانت شعرة بيني وبين الناس لما انقطعت فادا شدوا رخوت وإذا رخو شدت. فرأي ميكافيلي في السلطة والحكم السياسي يختلف لأنه يرى أن على الحاكم أن يتبع الصرامة والقوة في حكمه وبمكته أن يصل في تشدده إذا اقتضى الأمر ذلك إلى ارتكاب المعاصي لمصلحة المجتمع.⁸ لكن من ناحية أخرى عندما سئل ميكافيلي إذا كان يفضل الحاكم الذي يخافه الناس أم الحاكم الذي يحبه الناس: أجاب الاثنان معا، لان الخوف من الحاكم يبعد الطامعين عنه وحبهم له يقرب منه الصالحين والأوفياء. لهذا يمكن الحكم على السياسة الجزائرية بعد الاستقلال بأنها تبنت الاعتزاز والفخر بالنفس بدل الذل والخنوع، مع التحلي بالأخلاق الحميدة التي تجعل الحاكم صارما وفي نفس الوقت محبوبا. فالقرارات السياسية الجريئة التي تبنتها الحكومة منذ الاستقلال حتى الثمانينات كانت جد ايجابية وفي خدمة الأغلبية من الشعب سواء تعلق الأمر بتأميم المناجم والمحروقات أو الثورات الثلاث(الصناعية، الزراعية، الثقافية) أو القرارات التنظيمية في مجال التنمية سواء تعلق الأمر بالتسيير الذاتي أو التسيير الاشتراكي للمؤسسات أو إعادة الهيكلة غير أن غياب الإستراتيجية التنموية التي يمكن أن تحمي بها هذه الثورات وتحافظ على استمراريتها، قد جعلت الأرض التي تقف عليها التنمية الجزائرية معرضة للهزات وحتى الانتكاسات وبالتالي قد تصاب هذه المجهودات التي شارك في إنجازها ونجاحها الشباب سواء أكان في الجامعات أو التطوع في إطار الثورة الزراعية وانخراط الشباب في النشاط التنموي كالعامل في المصنع والمعلم في المؤسسات التعليمية والإطارات في مختلف المؤسسات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. لهذا تعتبر فترة الستينات والسبعينات رغم النقش الاقتصادي التي سادها والأجور المنخفضة التي يتقاضاها الفرد إلا أن الدولة كانت متكلفة بأغلب الضروريات والاحتياجات التي يعتمد عليها المواطن في معيشتة.⁹ جاءت فترة الثمانينات والتسعينات وتغيرت الأوضاع السياسية وتغير معها الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفرد الجزائري وأصبح المجتمع يعاني من عدة مشاكل منها المديونية الخارجية الكبيرة.¹⁰ الوضع السياسي

غير مستقر، الاقتصادي يتجه إلى الإفلاس، الحالة الاجتماعية متدهورة ومستوى التعليم متدن. هذه الأوضاع أربكت السياسة الجزائرية التي غيرت من توجهاتها وبدلا من التركيز على التقشف والتنمية، فضلت أن تهتم بالقضايا ذات الطابع الخدمي والرفاهي، وطبعا بمساعدة القطاع الخاص الذي يجري وراء الربح السريع، هذا في الواقع لم يساعد التنمية الشاملة كهدف للمجتمع الجزائري منذ الاستقلال وإنما زاد من تفاقم الوضعية الاقتصادية التي أثرت سلبا على الحالة المعيشية للفرد الجزائري. زادت الأزمة الاقتصادية والبطالة في وسط الشباب عندما جاءت سياسة الخوصصة التي تم فيها تصفية أو بيع أو تحويل للشركات العمومية إلى شركات خاصة. ونتج عن هذا زيادة في البطالة خصوصا في وسط الشباب الذي زاد سخطه ونقمته على الأوضاع الداخلية. في إحدى الدراسات حول الآثار الاقتصادية للإصلاحات، يسير صاحب المقال إلى ارتفاع البطالة كنتيجة لتسريح العمال، وهذا ما أدى إلى زيادة معدل البطالة من 24% سنة 1994 ووصولها إلى معدل 30% سنة 1998. كانت عشرية الثمانينات والتسعينات جد صعبة على الشعب الجزائري ككل وخصوصا الشباب منه الذي زادت نسبته في البطالة بسبب الخروج المبكر من المدرسة (الإعدادية أو الثانوية) وصلت نسبة النجاح في البكالوريا في وسط التسعينات إلى 13% فقط، * . وبقي هؤلاء الشباب بدون عمل ولم يجد مكانا في مراكز التكوين إلا نسبة ضئيلة منهم والباقي بقي ينتظر أو أن يغامر في تجارة الشنطة التي استعملت من قبل البعض منهم كفرصة للربح السريع أو الحصول على عمل في الخارج. لم يسلم من هذه الوضعية الصعبة حتى الشباب الجامعي الذي أصبح مهددا هو كذلك بعدم وجود عمل، وحتى وإن وجد فليس في التخصص ولا هو بالأجر الملائم لشهادة ولا هو عمل دائم، وبالتالي فبقي الشباب بطل أو شبه بطل والأمل بعيد لتحقيق طموحاته، هذه ربما ما قادت إلى اليأس ولانفجار في مظاهرات عنيفة خلفت قتلى وجرحى سنة 1988.

1- الناحية السياسية: دخلت الجزائر في بداية التسعينات في التعددية السياسية كما أنها دخلت في الانتخابات التشريعية بعدد كبير من الأحزاب، معناه إعطاء للشعب الحرية في اختيار الحزب الذي يمثله ويسيره سياسيا. كانت المفاجئة في الانتخابات التشريعية التي نظمتها الحكومة سنة 1990 أن تخلى الشعب وعلى رأسه، الشباب عن حزب جبهة التحرير

الوطني الرمز الذي كان مسيطرا على الساحة السياسية ويتباهى بماضيه المجيد، غير أن الشباب قال هذه المرة لا لحزب جبهة التحرير الوطني الذي حرر البلاد من الاستعمار وحكمه لمدة ثلاثين سنة وسجل مواقف سياسية جد ايجابية على الصعيد الداخلي والخارجي. غير أن هذا أصبح في خبر كان، حيث اتهم على انه السبب في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي ألت إليها البلاد. وبناء عليه اتجه الشباب في أول فرصة اتاحت له إلى التخلي عن حزب جبهة التحرير الوطني لحساب أحزاب أخرى وخصوصا الأحزاب ذات التوجه الإسلامي، وهذا دليل على رغبة الشعب والشباب في التغيير السياسي على أمل أن يجد مخرجا لمشاكله وأزماته الاقتصادية والاجتماعية كالتشغل والسكن مثلا. لكن التخلي عن حزب جبهة التحرير الوطني سياسيا، واللجوء إلى أحزاب أخرى، لم تحل المشاكل التي كان يعاني منها الشباب، وإنما زادت بؤسا وفوضى بسبب الخلاف الإيديولوجي والسياسي على الحكم الذي أدى إلى كارثة وطنية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، كان الشباب المستهدف الأول والضحية في هذه المأساة. وبما أن فئة الشباب تمثل الأغلبية في المجتمع الجزائري 75% من السكان النشطين هم شباب¹² أي قوة سياسية تريد النجاح لأبد وان تحاول جلب الفئة الشبابية إليها عن طريق الترغيب والترهيب، وبما أن عوامل الترغيب لا تتوفر لدى الأحزاب السياسية لجلب الشباب إليها كالعامل والتكوين والسكن، فلم تجد بعض هذه الأحزاب أمامها إلا وسيلة الترغيب سواء بالتخويف المعنوي أو الجسدي لدفع الشباب إلى الانضمام إليها واستخدامه أو ابتزازه للقيام بأعمال ربما لا تخدم الحزب الذي ينتمي إليه كما أن هذه الأعمال لا تخدم البلاد على الإطلاق. هذه الوضعية الاستغلالية والتهميشية للشباب، أدت إلى رد فعل عكسي بحيث جعلت منه إنسانا سلبيا غير مبال بما يدور حوله من أحداث، لا يشارك في الانتخابات كالرئاسيات 1999. والتشريعات 2002 كما تراجعت تجربته السياسية، فأصبح لا يهتم بما يدور في الأحزاب ولا يريد الانضمام إلى جمعيات أو اتحادات إلا نادرا. وهذا كله يعود بالدرجة الأولى إلى فقد الثقة بالسياسة والسياسيين، ويعتقد أن أقوالهم لا تتماشى وأفعالهم، كما أصبح يشك في كل شيء ولا يثق بأي شيء وهذا في رأي يعود إلى المشاكل التي يعانيها الشباب في مجال التوظيف والتشغل بصفة عامة منذ الثمانينات والى حد الآن فالأزمة السياسية الحالية مرتبطة بالأزمة الاقتصادية التي ظهرت في الثمانينات من

القرن الماضي حيث بلغت نسبة البطالة 22% سنة 1988 منهم نسبة كبيرة جد من الشباب 75%.¹³ هاته الحالة التي يعاني منها الشباب الجزائري عبر عنها محمد السويدي احد السوسولوجيين الجزائريين بقوله أن الشباب الجزائري أصبح يعاني من الغربة السياسية وذلك لأنه يشعر بالغربة عن العمل والسياسة والحكومة وما يدور في المجتمع من أنشطة (14). هذه الأحاسيس التي يشعر بها الشباب تؤدي به إلى اليأس وتولد لديه عدة مواقف سلبية تؤثر على سياسة المجتمع ومستقبله ومن هذه المواقف ما يلي:

- 1- الانطواء بدل الانطلاق.
- 2- الانسحاب بدل المشاركة.
- 3- الإهمال والتسيب بدل الحرص والغيرة.
- 4- الانتقام بدل التسامح.
- 5- التمرد والعنف بدل الاستقرار والاستقامة.
- 6- التخريب والتهديم بدل المحافظة والبناء.
- 7- كرهه لوطنه وذكره بالسوء بدل حبه وذكره بالخير.

المجتمع الذي يشعر بان هذه الصفات قد تسللت إلى قلوب شبابه، يجب عليه دق ناقوس الخطر ومحاولة إيجاد الحلول باحتضان الشباب وضمهم إلى حظيرة المجتمع، باشتراكهم في الفعاليات الوطنية (السياسية، الاقتصادية الاجتماعية والثقافية) ومحاولة رفع الغبن عنهم بتوفير ما يحتاجونه من عمل وترقية حسب القدرة والجدارة وليس حسب الانتماء والمكانة هذا من شأنه إعادة الثقة للشباب، وفتح بصيص من الأمل أمامه وبالتالي سيجنبه التخلي عن بلده ومحاولة إيجاد مستقبله داخلها وليس خارجها.

الناحية الاقتصادية: تميزت فترة التسعينات بالخصوصية الاقتصادية وفتح السوق للقطاع الخاص الداخلي والخارجي، وتصفية الشركات الوطنية التي لا تحقق أرباحا اقتصادية. نتج عن هذه السياسة انخفاض دخل المواطن ومعيشتته، وجود البطالة من المسرحين بسبب الخصوصية أو من الشباب الذين دخلوا سوق العمل جدد ولم يتحصلوا عليه. ونظرا لانشغال الحكومة بإعادة ترتيب الاقتصاد الوطني وفق الميكانيزمات الجديدة التي تتماشى واقتصاد السوق. كتطهير أجهزة التسيير النقدي والمالي، وإقامة جهاز لتسيير التوازنات المالية

الخارجية وإيجاد جهاز لإعادة تأهيل القواعد الاقتصادية والتجارية.¹⁴ هذا الانشغال بإصلاح الاقتصاد الوطني للحكومة طال أمده واثّر أكثر ما اثّر على فئة الشباب الذين لم يجدوا عملاً حتى وإن وجد فهو لا يتماشى مع التخصص بالنسبة للمتخرجين من الجامعة ولا هو مرض من حيث الأجر، لأن أغلب التوظيفات التي تمت ضمن اقتصاد السوق هي أعمال عن طريق العقد لأجل محدد وليس دائم. وهذا في الواقع ما زاد الشباب تخوفاً وعدم استقرار، الشيء الذي جعله يتنمر وينسحب من المشاركة الإيجابية في القضايا الوطنية التي هو جزء منها تخدمه ويخدمها إن هو شارك فيها بطريقة إيجابية وفعالة. من بين القضايا التي انسحب منها الشباب أو شارك فيها بطريقة سلبية هي كالتالي:

1- العزوف عن المشاركة بطريقة فعالة في الانتخابات.

2- العزوف عن التعليم وفقدان الحماس اتجاهه.

3- الأحجام عن الانخراط في الأحزاب.

4- الرغبة في الخروج من البلاد.

5- المشاركة في الأعمال السلبية (تعاطي المخدرات، الانحراف، الإرهاب).

1 **العزوف عن الانتخابات:** يبدو أن فقدان الشباب الثقة بالمسؤولين والسياسة بصفة عامة هي السبب الرئيسي في انسحاب الشباب من الاهتمام بالانتخابات الوطنية سواء كانت رئاسية أو تشريعية أو انتخابات حول القضايا المصرية للبلاد (كالدستور والوثام الوطني) فالشباب غالباً ما يعتبر نفسه غير معني بهذه الانتخابات لأنها لا تقدم له أي جديد ولا تحل له مشاكله، ناسياً أن مثل القضايا ليست ذات نتائج آنية، وإنما لها انعكاسات بعيدة المدى بالإيجاب أو السلب، لهذا يمكن اعتبار هذه المواقف من الشباب غير مسئولة ولا تعكس وعيه بالقضايا المصرية للبلاد.

2 **العزوف عن الاهتمام بالتعليم:** البطالة المرتفعة في وسط الشباب المتخرج من الجامعات، والأجور المنخفضة التي يتقاضاها الموظف منهم، إضافة إلى نظرة السياسي والمجتمع ككل إلى حامل الشهادة الجامعية، هذه من بين العوامل التي أثرت سلباً على عدم الاهتمام بالتعليم خصوصاً الذكور الذين أصبحوا يمثلون الأقلية في طلبة الجامعات مقارنة مع الإناث وأحياناً لا تزد نسبة الذكور للبنات عن 20% وهي نسبة منخفضة هذه الوضعية التعليمية في

الجامعات الجزائرية هي نتيجة للوضعية التي تعيشها المدرسة الابتدائية والثانوية والتي تعاني من الضعف في النتائج يقول في هذا الصدد بوفلجة "أن 50% من التلاميذ قبل تطبيق المدرسة الأساسية كانوا يطردون عند نهاية آخر المراحل الابتدائية، و فقط 5% من الأطفال الذين كانوا يزاولون دراستهم بالمؤسسات التعليمية يصلون إلى مرحلة البكالوريا وينجح 23% فقط في الامتحان البكالوريا".¹⁵ كما أورد الكاتب وهنا نقلا عن دراسة قام بها محمد طالب عن نسبة الانتقال من صف إلى آخر حيث جاء من بين 1000 تلميذ في السنة الأولى ابتدائي لم يصل منهم إلى السنة النهائية إلا 200 تلميذ ولم ينجح من هؤلاء في شهادة البكالوريا إلا 60 تلميذا.¹⁶ هذه النتيجة تدل دلالة واضحة على ضعف المردود المدرسي الذي يعود إلى الرسوب والتسرب المدرسي في الثمانينات واعتقد أن الوضع قد ازداد تفاقمًا ولم يتحسن بعد.

3- **الأحجام عن الانخراط في الأحزاب:** تعرف الأحزاب على "أنها تلك المنظمات التي تجمع بين رجال ذوي رأي واحد، لتضمن لنفسها تأثيرا حقيقيا وفعالاً في إدارة الشؤون العامة".¹⁷ وحتى يتمكن الحزب من إثبات وجوده وتحقيق أهدافه لابد أن يقوم بوظيفتين أساسيتين هما:

1- **وظيفة الإعلام:** انطلاقاً من أن الحزب هو الوساطة بين الحكومة والجمهور وبالتالي فمهمته هي تعبئة الجماهير وتوعيتهم بسياسة الحكومة وما يمكن أن تقوم به بالتأييد أو المعارضة. وغالباً إذا كان الحزب في الحكم يقوم بدور مؤيد لما تقوم به الحكومة، بينما لو كان في المعارضة غالباً ما يضخم الأمور ويشحن رأي الجماهير بالمعارضة.

2- **وظيفة التكوين:** تعمل الأحزاب على توعية أعضاء الحزب بقضايا المجتمع وتوضيح الأهداف السياسية التي تتبعها الأمة، وبذلك يمكن القول أن وظيفة الحزب سواء كان في الحكم أو خارجه، أن يعمل دائماً على ترسيخ قيم ومبادئ مجتمعه في وسط الجماهير وحثه على تأييدها وتدعيمها. وفيها يتعلق بأنواع الأحزاب وتصنيفاتها، نجد موريس دوفيرجيه يضع تصنيفاً عاماً للأحزاب فيقسمها إلى قسمين أساسيين هما:

1- **الأحزاب الأطر (الكوادر):** تعتمد مثل هذه الأحزاب على نوعية أعضائها وليس على عددهم وبالتالي تتشكل هذه النوعية من الأحزاب من الأعيان ودوي المال والجاه الدين

يختارون من بينهم من يمثلهم بحرية كبيرة، وتوجد هذه النوعية من الأحزاب في الدول الرأسمالية المحافظة.

2- **الأحزاب الجماهيرية:** يعتمد هذا النوع من الأحزاب على الجماهير العريضة من الناس والعضوية في هذا النوع من الأحزاب تلقائي والانخراط فيه بدون قيود، ويدخل هذا النوع من الأحزاب تحت النمط الاشتراكي والشيوعي. وحزب جبهة التحرير الوطني يدخل ضمن الأحزاب الجماهيرية الذي حكم البلاد من الاستقلال حتى التسعينات، معتمدا على فئة الشباب العريض المؤطر من طرف المنظمات الجماهيرية. والمهنية بهدف السهر على تكثيف العمل الجماعي لدفع مسيرة البناء السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري. 18 رغم وضوح الرؤية السياسية لهذا الحزب وتجسيدها ميدانيا لخدمة الجماهير العريضة، لكن بدأت هذه السياسة تتأثر بعد الثمانينات، عندما تغير التوجه السياسي اتجاه القضايا المصرية للبلاد وبدا نوع من التبذير والتسيب يتسلل إلي الاقتصاد الوطني، الذي أثر سلبا على مستوى معيشة المواطن. هذا التغيير في السياسة أدى إلى خلافات بين القيادة والشعب خصوصا الشباب الذي نظر إلى هذا الخلاف على أنه صراع أجيال متهما الحزب الواحد بالديكتاتورية والخروج عن مبادئ نوفمبر، ومتسائلا حول الأهمية بالمناصب القيادية، هل تعود للكفاء المتعلم والنزيه؟ أم هي حق مكتسب للذين حاربوا في صفوف الثورة التحريرية هذه الخلافات انفجرت سنة 1988 بخروج الشباب في عاصمة البلاد إلي الشوارع في مظاهرات عنيفة منددين بالسلطة الحاكمة، ومتعرضين للمنشآت والمرافق العمومية بالكسر والتخريب، وزادت الأوضاع تفاقما عندما تدخل الجيش ووقعت ضحايا، الشيء الذي أرغم السلطة علي تغيير الاتجاه السياسي وفتح باب للتعددية الحزبية والاقتصاد الحر.

4- **البحث عن الهروب إلى الخارج:** شكلت البطالة في الجزائر وخصوصا في وسط الشباب ظاهرة خطيرة، ملفتة للنظر، وهذا نظرا لما لها من صدى على جميع الأصعدة فالتصريحات السياسية والتقديرات الاقتصادية والنداءات الاجتماعية كلها تتفق وتقول بان الجزائر بخير ولها الامكانيات والطاقت المادية ما يكفي جميع مواطنيها. فالأراضي الفلاحية جد واسعة وتستطيع استيعاب كل من يريد خدمتها، وباطن الأرض الجزائر تزخر بخيرات متعددة ابتداء بالبتترول والغاز والذهب وانتهاء بالحديد والفسفات. فالمجتمع الذي يعيش على أرض فيها كل

هذه الخبرات، يعتبر من أغنى الشعوب، أذن لماذا يعاني الجزائري من الفقر والبطالة؟ أين يكمن الخلل؟ وكيف يجب التغلب على المشاكل التي تعترض لتنمية الصحيحة التي يستفيد منها الجميع وتقضي على الفقر والبطالة؟ ربما لم تهتم الجزائر بما فيه الكفاية بالعنصر الذي هو أهم من الفلاحة والبتروول والمناجم وهو الإنسان، فالفرد الجزائري كما يعرف عنه انه ليس بغبي ولا هو بكسول ولا هو بأمي، وبالتالي فالمقومات الايجابية تتوفر في الفرد الجزائري لكي يقوم بواجبه اتجاه وطنه واستغلال خبراته بكل فعالية وجدية، لكن لماذا يبحث الشباب الجزائري عن الهروب إلى الخارج وهذه الكنوز متوفرة في بلاده؟ فالجواب على هذا السؤال يطول ويدخلنا في جدالات لا حصر لها، لو أردنا تغطيته وتطرفنا لجميع جوانبه، لهذا سنكتفي بالقول أن الشباب الجزائري يلهث وراء السفارات ويستخدم الوساطات ويقدم الرشاوى من أجل الحصول على تأشيرة الخروج من البلاد، السبب بسيط وهو الهروب من الوضعية الاقتصادية التي يعيشها وهي البطالة، وتدني مستوى المعيشة. فطالب الخروج إلى الخارج لا يقتصر على الشاب البطال فقط وإنما يشمل الشاب الموظف والمتقف السياسي والصحفي وكل من يستطيع الحصول على وظيفة في الخارج، ويبقى الفرق بين الشاب البطال بدون شهادة تعليمية عالية، والمتقف الحاصل على شهادة عالية وموظف هو أن الأول يغامر بالخروج بدون ضمان وجود وظيفة، وهل هذه الوظيفة تحقق طموحاته أم لا؟ بينما المتقف والمتحصل على شهادة عالية غالبا ما يخرج وهو ضامنا لوجود وظيفة ومرتب أحسن بكثير مما يتقاضاه في الداخل، يصل أحيانا هذا الفرق إلى أكثر من عشرة أضعاف المرتب الذي يتقاضاه في الجزائر. بالإضافة إلى هذا، فالعملة الجزائرية المنخفضة مقابل العملة الأجنبية، والأجور المحدودة والتي تقل بكثير عن الجهد المفروض أن يبذل فيها، وغلاء المواد الغذائية مقارنة بالأجور، كل هذا شجع الشباب الجزائري على الهروب إلى الخارج ودفعه إلى البحث عن الخروج بأي ثمن، إضافة إلى العامل الأهم الذي يجذبهم وهو الأجر المغربي في الخارج خصوصا بالنسبة للمتقف. هذه الوضعية لا يرضي بها أحد خصوصا ذوي الحل والربط، نظرا لما سببه من خسارة للشعب الجزائري الذي دفع ثمنا باهضا من أجل تكوين أبنائه في الخارج وحصولهم على شهادات عالية، وبعد أن أصبح جاهزا لخدمة بلده يخرج خارج البلاد ليستفيد منه الغير. لهذا بدأت السياسة الجزائرية تبحث عن الحل

لمشكل الهروب من البلاد بإيجاد مناصب عمل للبطلين، ورفع الأجور والمرتبات للموظفين والمتقنين.

5- انتشار الأمراض الانحرافية: نظرا للنقص الملاحظ في أماكن الترفيه من نوادي رياضية وثقافية واجتماعية، زيادة على صعوبة الاستفادة من هذه الأماكن المحدودة التي تساعد على تطور جسم الإنسان وتصل عقله وتنمي وعيه، الشيء الذي جعل الشباب يتوجه إلي وجهة أخرى وهي البحث عن التنفيس والتسلية في أشياء أخرى غير مشروعة كالسرقة والتجارة غير المرخصة كتجارة الشنطة وحتى التجارة الممنوعة كالمخدرات. هذه الأعمال اضطر بعض الشباب لأن يمارسها بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها مع الأسرة. فشل الشاب في المدرسة وعدم إيجاده لعمل يعيش منه ويساعد أسرته، ادخله في نزاع مع أبويه وتصل حدة النزاع في أحيان كثيرة إلى الطرد من المنزل وهداما يشجع الشاب إلى الانزلاق إلى أعمال غير مشروعة ومحرمة. الأعمال غير المشروعة والمحرمة هي ما نسميها بالأعمال أو الأمراض الانحرافية، لأنها خرجت عن القيم والمعايير التي يسير عليها المجتمع ويبقى أن نطرح السؤال لماذا يلجأ الشباب لممارسة الأعمال المحرمة؟ ماذا قدمت السياسة الجزائرية لوقاية الشباب من هذه الانحرافات؟

1- السرقة: يلجأ الشاب إلي السرقة لتلبية الحاجة وبالتالي فهي ظرفية وليست احترافية ويمكن التغلب عليها بسهولة إذا ما توفرا لمصرف للشباب، ونوع السرقات المنتشرة في أوساط الشباب حاليا هي سرقة السيارات أي محاولة فتحها وأخذ ما يمكن أخذه منها كالراديو أو الحاجات التي تترك بداخلها، والسطو على المنازل التي يتغيب عنها أهلها لأخذ ما خف حمله وغلى ثمنه، والاعتداء على حلي النساء في الشارع، وهذه كذلك من الأنواع السهلة التي تمكن الشاب من الحصول على المصروف بدون عناء وبدون تعرضه للخطر.

2- التجارة غير المرخصة: بدأت هذه التجارة بالتعامل على المستوى البسيط كالتجارة على الأرصفة والمتجولة التي لا تدخل ضمن التجارة الرسمية ويستطيع صاحبها التهرب من الضرائب، رغم أن هذه الأنواع من التجارة أحيانا تدر أرباحا كبيرة. ازداد هذا النوع من التجارة ازدهارا وتوسعا عندما دخلت تجارة الشنطة (الحقيقية) التي نشطت في بداية الثمانينات، عندما سمح للمواطن الجزائري بتحويل العملة، والخروج للسياحة فانتهز الشباب

هذه الفرصة للدخول في التجارة بالبضائع الأجنبية التي كان الإقبال عليها بكثافة رغم غلاء أسعارها، حاولت الجهات الرسمية أن تقنن هذه التجارة وخصصت مساحة من الأرض وسلمت للشباب من أجل البيع عليها، لكن يبقى مصدر سلع هؤلاء التجار الشباب، الخارج عن طريق ما يسمى تجارة الشنطة التي بدأت بالتعاون مع المهاجرين الجزائريين بفرنسا، ثم توسعت هذه التجارة إلى الكثير من الدول العربية الإسلامية، الآسيوية، والأوروبية، ونظرا لرخص بعض الأسواق التجارية العالمية بالمقارنة مع الأخرى وجد الشباب الجزائريون ظلتهم في بعض الأسواق المنتقاة بدقة كتركيا وسوريا ودبي هونق كونغ وتايلنديا.. الخ هذه الأسواق تنتج سلعا ذات مستوى متوسط أو رديء لكن أسعارها رخيصة جدا مقارنة بالسلع الآتية من الدول الأوروبية..

3 - **التجارة الممنوعة:** يأتي على رأس هذه التجارة المخدرات، طبقا إلي جانب التجارة في السلاح والذهب والعملة الصعبة، هذه الأنواع من التجارة تضر ليس بالاقتصاد فقط وإنما تضر بالأخلاق والقيم لأنها تستخدم الرشوة والوساطة والتزوير والغش ذلك من الأعمال والسلوكات الانحرافية في مجال المخدرات يمكن أن نعتبرها أخطرا لأفات ضررا بالشباب. وهي الآن منتشرة وتداول في الجزائر. رغم يقظة حارسي الحدود والكميات الكبيرة التي مسكتها الجمارك من المخدرات سواء على الحدود الغربية أو الجنوبية أو الشمالية إلا أن هناك كميات كبيرة تتسرب إلى داخل البلاد وتهدد أكثر ما تهدد أطفال المدارس والشباب، والمخدرات منتشرة في كل أنحاء العالم وتشير الإحصائيات حول المخدرات في المملكة العربية السعودية لسنة 1985 والتي توزعت حسب مستخدميها كالتالي:

1- المستعمل بلغ عددهم 3636 فردا.

2- المروج بلغ عددهم 1690 فردا.

3- المهرب بلغ 346 فردا.

المجموع هو 5672 فردا. (19)

إذا كانت هذه بعض من جرائم الشباب والتي تعود بالأساس إلى الحاجة والتنمر وتورطهم فيها دون تقدير للعواقب الناتجة عن هذه الجرائم، يوجد هناك نوع آخر من الناس الذين يرتكبون جرائم ليس بسبب الحاجة أو سوء التقدير للعواقب وإنما بسبب الشراهة وحب السيطرة والنفوذ. وهي الجرائم التي ترتكب من طرف الموظفين ونوبي المال والأعمال الذين أطلق عليهم عالم الاجتماع والجريمة الأمريكي سادرلاند في كتابه جرائم ذوي الياقة البيضاء 20 White color crime أي الأفراد ذوي الأوضاع الاجتماعية والمهنية المرموقة. ترتكب

الجرائم من قبل ذوي الياقات البيضاء عن طريق إجراء صفقات تجارية بالملايير مخالفة للقوانين المحلية والدولية، مستخدمة مثلا المضاربات بإفلاس البعض أو توظيف اليد العاملة غيرا لمرخصة خصوصا الأجنبية التي تشتغل بأجر منخفض لا يساوي المجهود المبذول فيها، وترتكب مثل هذه الجرائم من طرف الموظفين والمتقنين والعمال في دول العالم الثالث ومنها الجزائر. جاء على لسان احد الصحافيين في جريدة الخبر اليومية عندما زار أحد المناطق البترولية وحكى قصة التشغيل في حقول البترول بالصحراء من قبل مقاولات جزائرية تعمل عن بعد بالتواطؤ مع الشركات الأجنبية هناك بطريقة استغلالية وتعسفية للشباب. يقول هناك شركة مقاولات جزائرية تقنتت من أزمة الشباب البطال وتعمل على إغرائه بالعمل في المناطق البترولية بأجر يتراوح ما بين 10 آلاف دينار و100 ألف دينار جزائري، طبعاً لمن يريد العمل في الأعمال الشاقة والخطيرة. 21 رغم خطورة العمل وصعوبته إلا أن الأجر مغر جداً، وبالتالي تمكنت هذه الشركة من الحصول على أيادي عاملة جزائرية، لكن سرعان ما يصطدم هؤلاء العمال بالواقع، عندما اكتشفوا أن الشركة التي وظفتهم ما هي إلا واسطة بين العمال والشركات الأجنبية العاملة في حقول البترول الجزائرية. هذه الأخيرة لم تتمكن من الإتيان بالعمال معها من بلدانها الأصلية (أمريكا بريطانيا مثلاً) نظراً لغلاء أجورهم وربما لا يرضون بالمجيء إلا بشروط مكلفة جداً لهذه الشركات. لهذا لجأت الشركات الأجنبية إلى توظيف العمال الجزائريين بمرتب أقل بكثير من أنها لو وظفت عامل أنت به معها. لكن للأسف المستغل للعمال الجزائري والمستفيد من وراء خدماته ليست الشركات الأجنبية فقط، وإنما الشركات الجزائرية كذلك والتي تسمى نفسها بالمقاولات عن بعد أو مؤسسة خدمية. تقوم هذه المقاولات عن بعد بإبرام عقود مع الشركات الأجنبية بعملة صعبة لتوفير يد عاملة وتدفع هي أجور بالعملة الجزائرية، التي لا ترقى إلى مستوى المبالغ الكبيرة التي تتلقاها من شركائها الأجانب كما يقول الصحفي. بالإضافة إلى الفرق في الأجور بين ما تدفعه الشركة الأجنبية إلى المقاولين الجزائريين وبين ما تدفعه هذه الأخيرة إلى العمال فهي تتحايل أيضاً في عدم توظيف العمال توظيفاً دائماً وإنما تكتفي بالتوظيف المؤقت عن طريق العقود لمدة ستة شهور أو سنة قابلة للتجديد. وهذا حتى يبقى العامل تحت التهديد الابتزاز والقبول بالمرتب الذي تحدده الشركة دون مناقشة وإلا تعرض للطرد واستبداله بغيره كما أن هؤلاء يعملون بدون تأمين رغم خطورة العمل كما يعمل بدون حساب مدة الخبرة وبدون تعويض في حالة الطرد التعسفي. كل هذه الأعمال والسلوكات غير قانونية وتعتبر أعمال تقنية في الابتزاز والظلم والتعسف والسرقعة لمجهود وعرق الآخرين. لهذا يمكن القول على رأي الصحفي: "بترول الصحراء للجزائريين ولسكان الصحراء النفايات" وأنا أقول بترول الصحراء للأجانب والنفايات للجزائريين.

- 1- Paul, b harton et al.sociology.mc grow-hill book Company.new york,fourth edition 1976 p 464 .
- 2-ELY chinoy.society.Random house,new york.second Edition . 1967 p 324
- 3- عمار بوحوش. تطور النظريات والأنظمة السياسية. المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984 ص 352
- 4- Paul, b Horton. p 460
- 5- Paul, B.Horton et al ibid. p. 461
- 6- عمار بوحوش. المرجع السابق ص. 125
- 7- عمار بوحوش. المرجع السابق ص. 128
- 8- الدليل الاقتصادي والاجتماعي المؤسسة الوطنية لنشر والإشهار 1989 ص. 67
- * هذه النسبة المنخفضة في نتائج البكالوريا لسنة 1990 صرح بها وزير التعليم الابتدائي والثانوي بمناسبة زيارته للسعودية في هذا التاريخ.
- 9- عبد الله شريط. مع الفكر السياسي الحديث. المؤسسة الوطنية لكتاب الجزائر 1986 ص 287-288
- 10- كلمة ألقاها السيد وزير التربية والتعليم الابتدائي والثانوي الجزائري في الرياض، والمملكة العربية السعودية 1994.
- 11- محمد سحنون. المؤسسة الاقتصادية العمومية في ظل الإصلاحات الاقتصادية. الآثار والآفات المستقلة مجلة العلوم الاجتماعية والسياسية. العدد 9. جامعة باتنة جانفي 2004.
- 12- الجزائر: الدليل الاقتصادي والاجتماعي المرجع السابق ص. 67 .
- 13- الدليل الاقتصادي والاجتماعي المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار. الجزائر سبتمبر 1989 ص 67 .
- 14- محمد السويدي. علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياها ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر 1990 ص. 161.
- 15- الجزائر الدليل المرجع سبق ذكره ص. 69
- 16- غيات بوفلجة التربية متطلباتها. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1984 ص. 56
- 17- محمد السويدي. مرجع سبق ذكره ص 89
- 18- محمد السويدي. مرجع سبق ذكره ص 101
- 19- الكاتب الإحصائي المرجع السابق ص 94 هذه الإحصائيات المصنفة في جدول تحت رقم 07 بعنوان: المتهمون في قضايا المخدرات حسب نوع القضية .
- 20- عبد المجيد احمد منصور، السلوك الإجرامي والتفسير الإسلامي الجزء الأول. مركز مكافحة الجريمة. الرياض 1989 ص. 11
- 21- جريدة الخبر اليومية عدد 614 الثلاثاء 05 نوفمبر 2002 ص. 7 .